

وزير الخارجية الجزائري يحذر من سيناريو الصومال في ليبيا

وعاد رئيس الدبلوماسية الجزائرية، إلى أن "الإعتراف على تسمية وزير خارجية بلاده الأسبق رطمان لعامة، كميغوث أممي خلفا لغسان سلامة، ساهم في استمرار وتعميق الأزمة، وأن ضغوطات وصراع مصالح بمجلس الأمن الدولي، حالت دون تعيين شخصية دبلوماسية متمرس، وفوت فرصة على المجموعة الدولية لحل الأزمة".

وفتحت الخارجية الجزائرية سلسلة اتصالات دبلوماسية مع العواصم الإقليمية والدولية من أجل إيجاد مخرج سلمي للأزمة الليبية، كان آخره الاتصال الذي أجراه صبري بوقادوم مع نظيره الإيطالي لويجي دي مايو، الخميس الماضي، دعيا خلاله إلى "ضرورة الاحترام التام والصارم لحظر توريد أسلحة، السلاح إلى ليبيا وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأهمية التواصل مع مختلف الأطراف المعنية من أجل المساهمة الفعالة في توفير الشروط الضرورية لتمكين الفرقاء الليبيين من الانخراط في مسار التسوية السياسية".

وحسب بيان الخارجية الجزائرية فإن، "الطرفين بحثا سبل المساهمة في معالجة هذه الأزمة في ظل التدهور الخطير الذي يشهده الوضع الميداني وانعكاساته الوخيمة على جهود التسوية وأمن دول الجوار"، وأنه تم "التوافق بين وجهات النظر حول ضرورة تسريع العمل على التوصل إلى اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار واستئناف الحوار الليبي للتوصل إلى حل سياسي شامل يضمن وحدة وسيادة ليبيا ويحقق التطلعات المشروعة والخيارات الحرة للشعب الليبي".



صبري بوقادوم
الجزائر على اتصال دائم مع مصر في ما يتعلق بالأزمة الليبية

وتبحثت الجزائر التي تطلب دعما إقليميا ودوليا لمبارتها السياسية، عن تأييد العواصم الفاعلة في المشهد الليبي، لإبرائها بدور ونفوذ هؤلاء في صياغة أي مخرج نهائي للأزمة، وهو ما أكدته الرئيس تيون، بالقول "جهود الجزائر لن تكون مثمرة لوحدنا إن لم تدعم بتأييد جميع الشركاء".

وساهم التقارب الدبلوماسي المسجل بين الجزائر وباريس في الآونة الأخيرة في دعم حظوظ المبادرة الجزائرية، من خلال تعديل بعض جزئيات المواقف السابقة بغية الذهاب إلى شراكة دبلوماسية بين الطرفين بإمكانها إزالة الكفة لصالح الحل السياسي بين الأطراف المتنازعة بعيدا عن الاقتتال العسكري والتدخل الأجنبي. ولا يستبعد مراقبون أن يفضي التقارب الجزائري الفرنسي إلى بلورة مبادرة تشترك فيها المجموعة الدولية وتقوم على حتمية الحل السياسي في ليبيا، وضرورة خروج القوات الأجنبية، وعلى رأسها الجيش التركي الداعم لرئيس حكومة الوفاق فايز السراج، والذي بات مصدر قلق استراتيجي للجزائر وفرنسا، بعد بروز نوابا أنقرة في إرساء "تركيا جديدة" في المنطقة، عبر تعزيز شراكة عميقة مع شركائها الليبيين. وسبق أن أكدت باريس أكثر من مرة معارضتها القوية للتدخل العسكري في ليبيا، نظر لتداعياته الوخيمة على المشهد السياسي بالبلاد، إضافة إلى تهديده لأمن المتوسط.



كل الخيارات واردة

صابر بلدي

الجزائر - سرّعت الجزائر من وتيرة المرافعة لصالح مقاربتها لحل الأزمة الليبية، وسط مخاوف من إمكانات التشوش على المبادرة التي أطلقتها بالدعوة إلى حوار ليبي - ليبي على أراضيها، بغية بلورة حل سياسي بعيدا عن المواجهة العسكرية وعن التدخل الأجنبي، من خلال تصريحات جديدة حول الملف أدلى بها وزير الخارجية. وكشف وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم أن بلاده "على اتصال دائم مع مصر في ما يتعلق بالأزمة الليبية".

وقال بوقادوم في تصريحات صحافية، السبت، على هامش حضوره منتدى جريدة "الشعب" الحكومية، إن بعض الدول طالبت الجزائر بأن ترسل قوات من جيشها إلى مناطق النزاع لفرض احترام وقف إطلاق النار، مشيرا إلى أن "القيود الدستورية منعت استجابة الجزائر لهذه المطالب".

وجدد بوقادوم، أفضلية بلاده في قيادة حوار سياسي ليبي - ليبي على أراضيها، من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة التي تتخبط فيها طرابلس، منذ سقوط نظام معمر القذافي، وذلك عبر استئثار ما أسماه بـ"حياد الجزائر ووقوفها على مسافة واحدة بين جميع الأطراف".

ولحل جديد بوقادوم، لموقف وجهود بلاده تجاه الأزمة الليبية، في سياق حراك دبلوماسي تشهده المنطقة، وفي ظل مبادرة أطلقتها الجزائر تقوم على ثلاثة محاور تتمثل في وقف فوري لإطلاق النار، وخفض التصعيد في قطاع الطاقة وتوزيع الثروات، والمساعدة على جلب أطراف الحوار إلى طاولة المفاوضات، وهي المحاور التي تركت الباب مفتوحا أمام الجهود الدولية والعواصم المؤثرة على إقناع أذرعها بضرورة الجلوس إلى الحوار السياسي.

وتبدي الجزائر مخاوف عديدة من التشوش على مبادرتها السياسية من قبل أطراف فاعلة في المشهد السياسي، وهو ما صرح به في وقت سابق الرئيس الجزائري عبدالمجيد تيون، لوسائل إعلام محلية وفرنسية، لما اتهم "أطراف" لم يسمها بـ"عرقلة جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية".

وذكر بأن "اتفاقا سياسيا كان على وشك التوقيع في الجزائر بين أطراف الصراع في ليبيا، لكن دخول أطراف أخرى على الخط أجهض المسعى"، ومع ذلك شدد على استعداد بلاده لاحتضان أي حوار سياسي ليبي - ليبي، وأن "ما يهم الجزائر هو حل الأزمة وليس من يساعدها على حلها"، كما انتقد دولا يعينها على كبحها عن الالتزامات المقدمة في لقاء برلين حول ليبيا، في ما يتعلق بتوريد السلاح إلى الأطراف المتقاتلة. واعتبر بوقادوم، بأن "الحرب بالكافة ستحول ليبيا إلى صومال جديد، وأن مصطلحتنا هي وحدة ليبيا وليس لنا أطماع لا في الغاز ولا في النفط، وأن الجزائر ترفض جميع أشكال التدخل الخارجي في ليبيا".

وشدد المتحدث على أنه "لو تم احترام وقف توريد السلاح إلى ليبيا، ووقف إرسال المرتزقة وتقديم الحلول السياسية، فإن ليبيا كانت ستصل إلى حل للأزمة، وعلى أن دبلوماسية بلاده ستواصل العمل في الكواليس وفي صمت من أجل الوصول إلى حل سياسي يجمع كل الفرقاء الليبيين في أقرب وقت".

البرلمان الأوروبي يكشف تلاعب البوليساريو بحقوق المحتجزين في تندوف

اتهام الجبهة الانفصالية بنهب المساعدات الأهمية



تاريخ طويل من الانتهاكات في حق ساكني تندوف

الاتحاد الأوروبي، مئات الملايين من الدولارات كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون يورو سنويا. ويلاحظ غربي أنه "رغم المساعدات، لم تحسن أوضاع ساكن تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفا على أقصى تقدير، ناهيك عن الغنى الفاحش لزعماء الجبهة الانفصالية الذين يملكون العقارات ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية".

وأعربت مؤسسات أممية وأخرى تابعة للاتحاد الأوروبي وأخرى غير حكومية عن بالغ قلقها من طرق توزيع المساعدات المقدمة، وعمليات نهب وتهريب المساعدات الإنسانية إلى أماكن أخرى خارج تندوف.

وأكد الكولونيل بريستن ماغلوكلن، الخبير الدولي في قضايا الأمن القومي، أن "البوليساريو تستولي على المساعدات الدولية الموجهة للمحتجزين بتندوف من أجل إعادة بيعها، لاسيما خلال الأزمة الصحية الحالية لجميع عنقشي فايروز كورونا".

وأبرز ماغلوكلن، الذي سبق له العمل في بعثة الأمم المتحدة للصحراء "مينورسو"، وزيارة مخيمات تندوف، أن "هناك تاريخا طويلا من سوء توزيع المساعدات الموجهة للمحتجزين الصحراويين بتندوف، مؤكدا على ضرورة اتخاذ الأمم المتحدة قرارات حازمة ولاسيما في ما يتعلق بالمسائل الإنسانية".

واستعمالها في شراء الأسلحة، وبلغت قيمة تلك المساعدات آنذاك 105 ملايين يورو بين عامي 1994 و2004. ويرى يوسف غربي أن المحتجزين بالمخيمات ضحايا لأجندات محددة حيث يوظفون كورقة في يد الجزائر وتستعملهم للمقايضة، مع إصرار السلطات الجزائرية على رفض إحصائهم ليقين الرقم متلاعبا به ولنخص المساعدات التي تحول لأغراض أخرى بعدما تباع مهربة في أسواق دول مجاورة.

وما يؤكد التلاعب بالأموال المتحصل عليها من الاتحاد الأوروبي هو عدم رغبة الجزائر الكشف عن أعداد الساكن بالمخيمات، ما يثير شكوكا حول الأرقام الحقيقية، حسب ما ذهب إليه السمووني. ودفع هذا الأمر الاتحاد الأوروبي إلى طلب العمل بشكل مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للإشراف على إحصاء أعداد اللاجئيين في مخيمات تندوف، بالتعاون مع السلطات المختصة في الجزائر.

ويقول مراقبون إن الجزائر تغطي على الرقم الحقيقي للمحتجزين بالمخيمات لأسباب تتعلق بالأمور العسكرية والأمنية، ناهيك عن نهب المساعدات المقدمة لهم فالنظام الجزائري يتخذهم دروعا بشرية في أي مواجهة محتملة مع المغرب إضافة إلى أنها ورقة مساومة للمجتمع الدولي الذي أصبح أكثر دراية بهذه المناورات المكتنفة.

وترصد الدول والمنظمات الدولية الداعمة للجبهة الانفصالية، وعلى رأسها

السلطة على المساعدات لبيعها في السوق السوداء وتحقيق مكاسب مالية على حساب حاجيات السكان. وأشار خالد الشرفاوي السمووني، مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية، لـ "العرب"، إلى أن "زعماء بوليساريو استغلوا مأساة مجموعة من نساء وأطفال الصحراء وحولهم إلى غنيمة حرب، ورسيد لاتجار اللامشروع، ووسيلة للصراع الدبلوماسي مع دولة المغرب منذ أكثر من خمسين سنة".

وكان العامل المغربي الملك محمد السادس أشار في خطاب ألقاه بمدينة العيون جنوب المغرب، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء في العام 2015، إلى أن "ساكن تندوف بالجزائر ما زالوا يقاسون الفقر والحرمان، ويعانون من الخرق المنهجي لحقوقهم الأساسية رغم المساعدات الإنسانية التي يتلقونها".

ويذهب الموقف الذي اتخذته البرلمان الأوروبي في الاتجاه الذي عبرت عنه الدولة المغربية ومنظمات حقوقية وشخصيات بارزة، بأن بوليساريو فقدت شرعية تمثيلها للمحتجزين بمخيمات تندوف بعدما ثبت أنها تتاجر بكرامتهم وحقوقهم وإنسانياتهم.

واستحضر مشروع قرار البرلمان الأوروبي الجديد تقريرا سابقا للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش نشره في 2015 الذي كشف عن وجود تحويل لوجهة المساعدات الإنسانية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي لجبهة البوليساريو،

أثار تلاعب السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو بالمساعدات الأهمية والمتاجر بها على حساب احتياجات ساكن المخيمات، إضافة إلى رفض إحصاء رسمي للسكان قلقتا أوروبا، ما دفع البرلمان الأوروبي لتفعيل آلية هدفها التحقيق في نهب الجبهة للحقوق المالية لسكان تندوف.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أدان البرلمان الأوروبي ممارسات جبهة البوليساريو الانفصالية في مخيمات تندوف بعد أن كشفت تقارير إعلامية نهب البوليساريو المساعدات الإنسانية الموجهة لسكان المحتجزين في مخيمات تندوف جنوب غرب الجزائر. وقام أعضاء البرلمان الأوروبي، مؤخرا، بتفعيل آلية رسمية تدعو إلى التحقيق في المساعدات الأوروبية التي تم اختلاسها من طرف جبهة البوليساريو والجزائر.

وكشفت تقارير إعلامية أوروبية، في الآونة الأخيرة، أن الجزائر والبوليساريو استغلتا انشغال العالم بمواجهة جائحة كورونا، للاستيلاء مجددا على المساعدات المخصصة لسكان مخيمات تندوف بهدف تحقيق ربح مادي كبير. واتهم البرلمان الأوروبي الجزائر بفرص ضريبة نسبتها 5 في المئة على المساعدات الأهمية، إضافة إلى رفضها طلبات لإحصاء عدد اللاجئيين تقدمت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أعوام 1977 و2003 و2005 و2015.

رغم المساعدات الأهمية المستمرة لم تحسن أوضاع ساكن تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفا على أقصى تقدير

وأشار يوسف غربي رئيس لجنة الخارجية والدفاع والأوقاف بمجلس النواب، في تصريح لـ "العرب"، أن تقرير البرلمان الأوروبي عن التلاعب بحقوق المحتجزين بتندوف في المساعدات الدولية وأظهر الحقيقة الإنسانية للانفصاليين ومن يدعمهم.

ولطالما حذر خبراء وحقوقيون من انتهاكات البوليساريو المتواصلة في حق ساكن تندوف، حيث تعمل على

مالي تشهد أسوأ اضطرابات مدنية منذ سنوات



بيتر فوم
أي تغيير حكومي خارج إطار الدستور غير وارد

اعتداءات على مبان ترمز إلى الدولة على غرار البرلمان والمقر الرسمي للثلاثي، وتزيد هذه الحوادث من مخاطر تقلبات المشهد في البلاد، التي تثير بدورها حذر شركاء مالي الذين يخشون من زعزعة الاستقرار في دولة تواجه تهديد الجهاديين وسلسلة أخرى من التحديات وسط محيط إقليمي مضطرب. وتدخلت القوى الأمنية بأعداد كبيرة السبت خلال اجتماع للمعارضة كان مخصصا لتدارس الخطوات التالية

بماكو - استضافت العاصمة المالية باماكو، السبت، على آثار اضطرابات قاربت العصيان، وسط تصلب المواقف بين الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا الذي تبني الصرامة وسياسة مد اليد في أن واحد، في مقابل دعوات معارضيه إلى مواصلة التحركات الاحتجاجية حتى استقالته.



احتجاجات واسعة ضد الرئيس المالي

المدني" عقب تجمع الآلاف للمطالبة باستقالة رئيس البلاد، وعلى إثر ذلك اعتدى حشد من المحتجين على مبنى البرلمان، حيث تم تخريب مكاتبه وسلبت موجوداتها. كما جرى الاعتداء على مقر التلفزيون الرسمي الذي توقف عن البث. وسجلت تظاهرات في مدن أخرى. وتعد تظاهرة الجمعة ثالث أكبر تظاهرة ينظمها في أقل من شهرين تحالف حراك الخامس من يونيو الذي يعبر عن الغضب بإزاء عدد من المسائل من بينها الاستياء من التدهور الأمني والعجز عن المواجهة بعد سنوات من أعمال العنف، والركود الاقتصادي، وقصور الخدمات الحكومية، إضافة إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية حيث نفث الفساد.

ويُنظر إلى الانتخابات التشريعية التي أقيمت في مارس وأبريل الماضيين على أنها السبب في اندلاع الحراك الاحتجاجي، لاسيما بعدما انطلت المحكمة الدستورية المتهمه بالتواطؤ مع السلطة الحاكمة نتاج انتخاباتها. وعزّد المبعوث الأميري الخاص إلى منطقة الساحل بيتر فوم على مواقع التواصل الاجتماعي قائلا إن "حوادث باماكو تثير القلق"، مضيفا أن "أي تغيير حكومي خارج إطار الدستور غير وارد".